مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(9)، العدد (1)، (جوان -2024)، ص 217-233
ISSN: 2602-5566 EISSN: 2716-8999

مهنة المؤرّخ في عصر الثورة التكنولوجية والرقمنة والذكاء الاصطناعي

The profession of the historian in the era of technological revolution, digitization and artificial intelligence

زهير بن علي [1*]

1جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2 (الجزائر)، z.benali@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2023/07/19 تاريخ القبول:2024/05/05

ملخص:

تعتبر مهنة المؤّرخ من أشقّ المهن، خاصة إذا اصطدم بشحّ في مصادر المعرفة التاريخية، أو بعقبات في سبيل الوصول إليها، لكن هذا الواقع تغيّر جذريًا في ظلّ التحوّلات التي تشهدها البشرية في هذا العصر، والتي اتّسمت بغزارة الإنتاج الفكري، والثورة التكنولوجية الرقمية، والانفجار المعلوماتي، وسرعة الوصول إلى مصادر المعرفة المتخصّصة.

يهدف المقال إلى بحث تأثير التكنولوجيات الحديثة على مهنة المؤرّخ، ومعرفة المزايا التي توفّرها الرقمنة للباحث في التاريخ؛ ومنها الإتاحة الإلكترونية للمصادر التاريخية بمختلف أشكالها؛ وكذا بيان دور الوسائط الرقمية في تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات المتخصّصة. كما يُناقش المقال إمكانية تسخير أدوات ومزايا التكنولوجيا المتجدّدة لمواجهة ظاهرة السرقة العلمية والانتحال في ميدان الدراسات التاريخية بشكل خاص، ويفتح المجال لبحث التأثيرات المُحتملة في المُستقبل المنظور لثورة الذكاء الاصطناعي على مهنة المؤرّخ (الرقمي) إيجابًا وسلبًا.

كلمات مفتاحية: بحث تاريخي؛ ثورة معلوماتية؛ رقمنة؛ ذكاء اصطناعي؛ مؤرخ رقمي.

Abstract:

The profession of historians is one of the most difficult professions in the field of scientific research, especially if it collides with limited sources, or obstacles to access them. The article aims to examine the effects of the technological revolution on the profession of the historian, and to review the advantages provided by the digital to the researcher in history, including the electronic availability of historical sources, and to explain their role in facilitating the access to information sources. The article also discusses the possibility of using modern technologies to confront the phenomenon of scientific theft and plagiarism in the field of historical works, and opens a window to talk about the potential effects in the foreseeable future of artificial intelligence on the profession of the historian, positively and negatively.

Keywords: Historical research; Information revolution; Digitization; Artificial intelligence; Digital historian.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

يشهد العالم منذ منتصف القرن العشرين ثورة معلوماتية هائلة؛ رافقتها غزارة في الإنتاج الفكري والمعرفي، وتطوّر مُذهل في وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتقنيات البحث، أدّى إلى سهولة الوصول إلى مصادر المعلومة باستخدام الإنترنت، سيما بعد ظهور الجيل الثاني من الويب (Web 2.0)؛ وانتشار الأجهزة الإلكترونية الذّكية، وشبكات التواصل الاجتماعي التفاعلية، وما نجم عنه من سرعة تدفّق المعطيات والبيانات، وارتفاع وتيرة تداول المعلومات؛ سواء من خلال الوسائط الحديثة للحفظ والتخزين، أو عن طريق الإتاحة الإلكترونية لمصادر المعرفة عبر الخط المباشر (Online).

وتعتبر رقمنة المصادر التاريخية بمختلف أشكالها (مخطوطات، وثائق أرشيفية، كتب، دوريات تاريخية، أبحاث أكاديمية، أعمال ملتقيات وندوات...)، وإتاحتها إلكترونيا للاطّلاع والاستفادة منها؛ إحدى أهمّ الوسائل والأساليب المعاصرة التي ساهمت في تيسير الوصول والنفاذ الحرّ إلى مصادر المعلومة، ونشر المعرفة العلمية التاريخية بشكل واسع.

ولقد استفاد الباحثون في حقول المعرفة الإنسانية ومنها الدراسات التاريخية؛ من هذه التطورات المذهلة دون شك؛ على اعتبار أنّهم أكثر حاجة إلى الوثيقة لإنجاز بحوثهم، فالمؤرّخ لا يمكنه الاستغناء عن الوثيقة لكتابة التاريخ (لا وثائق لا تاريخ)، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار العقبات التي تحُول دون الوصول إلى المصادر التقليدية بمختلف أنواعها؛ في ظلّ القيود التي قد تفرضها بعض الحكومات والدول والهيئات على الأرصدة الأرشيفية التقليدية والوثائق المخطوطة والمطبوعة؛ ممّا يحول غالبًا دون وصول الباحثين إليها بسهولة ويُسر.

من ناحية أخرى؛ تفرض منهجية البحث التاريخي على المؤرّخ التزام مناهج بحثية صارمة، وتوظيف أساليب نقدية دقيقة في التعامل مع الوثيقة التاريخية، كما تفرض عليه التحلّي بالأمانة العلمية والصدق والنزاهة في نقل الأخبار والرّوايات، وتصوير الحادثة التاريخية وفق أقرب صورة وقعت عليها؛ لا كما يريدها هو أو الجهة التي يعمل لصالحها. وبهذا أصبحت قضية أمانة الباحث في التاريخ تُطرح بحدّة بين المشتغلين في حقل الدراسات التاريخية، خاصة في ظلّ التقنيات الحديثة التي صارت بمثابة 'سيف ذو حدّين'؛ بما توفّره من أدوات وأساليب تساعد ربما في تزوير الوثائق الإلكترونية أو انتحال بحوث الغير، وبالتالي تزييف الحقائق التاريخية، وبما تتيحه التكنولوجيا نفسها من حلول لكشف السرقات العلمية، وفضح حالات 'الغش الأكاديمي'.

كما يشهد العالم اليوم طفرة تكنولوجية جديدة؛ رائدها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح يمثّل تحدّيا جديدا للمشتغلين في البحث العلمي بصفة عامة، وبصفة خاصة الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتحديدا البحث التاريخي؛ بالنّظر إلى طبيعة هذه التخصصات ومناهجها كما أسلفنا.

وانطلاقا من كلّ ما سبق؛ لنا نتساءل عن تأثير الرقمنة والإتاحة الإلكترونية للوثائق على مهنة المؤرّخ؟ وهل ساهمت فعلاً في تعزيز المكانة العلمية للباحث في حقل التاريخ؟ وكيف أثّرت التطوّرات المتسارعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال على المشتغلين بالبحث التاريخي إيجابًا وسلبًا؟ وماهي التحديات التي ستواجه المؤرّخ تبعًا لظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإمكانية توظيفها في البحث التاريخي والآثاري؟

نحاول في هذا المقال معالجة هذه التساؤلات والإجابة عن الإشكالية العامة، من خلال تناول المفاهيم المتعلّقة بالأرشيف الإلكتروني والرقمنة والذكاء الاصطناعي بدايةً، ثم بيان أهمية التكنولوجيات الحديثة في خدمة البحث التاريخي، ومناقشة التأثيرات الحاصلة والمحتملة على مهنة المؤرّخ؛ سواء من الناحية المنهجية أو الأخلاقية (الموضوعية والمصداقية) في ظلّ التحوّلات الرقمية وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

2- مفاهيم حول الأرشيف الإلكتروني والرقمنة والذكاء الاصطناعي:

قبل الحديث عن الرقمنة والإتاحة الإلكترونية للمصادر التاريخية من ناحية مزاياها ومآخذها؛ حريٌّ بنا أن نتعرّف على الأرشيف والوثيقة الأرشيفية بمفهومهما التقليدي والمعاصر في ظلّ الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وهذا بناءً على فكرة مبدئية مفادها أنّ الأرشيف والوثيقة بمختلف أنواعها هي الأصل في البحث التاريخي، وما التطورات الحديثة إلاّ مُدخلات جديدة؛ أضْفَت على طرق البحث التاريخي مفاهيم وأساليب جديدة، وصبغتها بصبغة معاصرة، جعلت المؤرّخ أمام تحدّي جديد يفرض عليه الإلمام إلى جانب العلوم المساعدة للتاريخ بمفهومها التقليدي؛ بالمستجدات الآنية في تخصّصات علمية ومعرفية كالإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتقنيات الرقمنة والنشر الإلكتروني، والتعامل مع قواعد المعطيات ومواقع الإنترنت وشبكات التواصل، فضلا عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتي ستكون بمثابة تحدي جديد للباحث في التاريخ والباحث العلمي بشكل عام.

2-1- مفهوم الأرشيف الإلكتروني والرقمي:

إذا كان الأرشيف بمفهومه التقليدي هو: "مجموعة من الوثائق مهما كان تاريخها أو شكلها أو وِعاؤُها، والتي ينتجها أو يستقبلها كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، أثناء ممارسة نشاطه "(Bazin, 1997, p. 40) ؛ فإنّ ظهور التكنولوجيات الحديثة؛ غيّر نوعا ما تلك النظرة التقليدية لمفهوم الأرشيف، خاصة ذلك الأرشيف ذو القيمة العلمية والبحثية (الأرشيف التاريخي)، فأصبح أهل الاختصاص يعتبرون الأرشيف بمثابة: 'خزّانًا للمعلومات أو مستودعاً إلكترونياً للوثائق' أي 'الأرشيف الإلكتروني' (Archives Electroniques). والذي ينقسم إلى قسمين:

- أرشيف مُنتج إلكترونيا في الأصل: يتمثّل في التسجيلات والتطبيقات المنشأة عبر الحاسوب بمختلف أنواعها.

- أرشيف ورقي مُرقمن (Numérisé): وهي تلك الوثائق التي تم تصويرها بواسطة الماسح الضوئي، ويتعلق الأمر هنا بالوثائق التي تكتسي قيمة إدارية وعلمية وتاريخية، والتي يتمّ حفظها على المدى الطويل.

فالرّقمنة (Numérisation) هي عملية تقنية تستند على تطبيقات الإعلام الآلي في تصوير وإخراج الوثيقة بجودة عالية، حيث يتمّ تحويل كل المعلومات المسجّلة على وعاء (وسيط) تقليدي؛ ورقي أو فيلمي إلى شكل إلكتروني. وانطلاقًا من هذا التعريف تظهر أهمية الرقمنة في حفظ وإتاحة الأرشيف التاريخي، الذي يتمثّل في مجموع الوثائق ذات القيمة الدائمة؛ أي تلك الوثائق التي لا تنتهي أهميتها بمرور عمرها الأول والثاني، هذه الوثائق لا يتمّ حذفها (إقصاؤها)، ويُحتفظ بها نظرًا لقيمتها العلمية وأهميتها التاريخية.

والأرشيف التاريخي ليس مصدرًا مهمّا للمعلومات فحسب؛ بل يعدّ مصدرا رئيسيا ورسميا للمعلومات التاريخية، للأفراد والمؤسسات، وللباحثين في حقل الدراسات التاريخية، وهو بمثابة الوعاء الذي يحفظ ذاكرة الأمة والماضي المشترك للشعوب والأمم.

و يُحيلنا الربط بين الأرشيف التاريخي وثورة وسائل الإعلام الاتصال إلى الحديث عن الأرشيفات المفتوحة، لكن لابدّ من الإشارة بداية إلى الغموض الذي يكتنف هذه العبارة؛ فكلمة 'أرشيف' تحيلنا إلى المعنى التقليدي للوثيقة الأرشيفية، كما تستخدم كلمة 'أرشيف Archives' أيضاً في غالب الأحيان للدلالة على الأرشيف التاريخي؛ أما للدلالة على الأرشيف الجاري والوسيط، فالمختصين يستعملون كلمة 'وثائق Documents' (ماكدونالد، 2011، صفحة 2). بينما يُحيل هذا المصطلح (الأرشيف المفتوح) في ظلّ التكنولوجيات الحديثة إلى ما يُعرف بـ'المستودعات الوثائقية الإلكترونية' أو المستودعات الرقمية. أما كلمة 'مفتوح' (Open) فتعني في اللغة الإنجليزية حرية ومجّانية الوُلوج إلى الوثائق (الأرصدة الأرشيفية) دون عوائق تقنية أو قانونية، فعبارة 'أرشيف مفتوح' (Open Archive) بالإنجليزية، تؤدّي مفهوم المجانية وحرية الاستعمال في الوقت نفسه (غانم، 2010، صفحة 89).

يمكن القول بأنّ 'الأرشيف المفتوح' هو بمثابة 'خزّان للمنشورات الإلكترونية'، ومن خلال التباين الموجود بين الأرشيف المفتوح والأرشيف التقليدي، لاسيما من حيث وتيرة استعمال الوثيقة الإلكترونية وسرعة الوصول إليها؛ مقارنة بالوثيقة التقليدية (الورقية غالبا) التي يكون الاطّلاع عليها وتداولها ضعيفا. وكذلك إذا نظرنا إلى الجانب المتعلق بالإتاحة (Access)، فالهدف من الأرشيف المفتوح هو تسهيل الوصول إلى المضامين العلمية، أما الأرشيف التقليدي فهدف بالدرجة الأولى إلى حفظ الوثائق قبل كل شيء.

وبناءً على ما سبق ذكره؛ فإنّ الأرشيف المفتوح يقترن عند مؤسّسي حركة الإتاحة الحرّة بخزّانات الوثائق التي تتعدّد طبيعتها وأوعيتها، سواء كانت عامة أو خاصة؛ مؤسساتية أو شخصية، إذ تمّ تشكيلها بهدف الإتاحة الحرّة لمحتوياتها، من دون حواجز اقتصادية (تكاليف) أو قانونية (ملكية فكرية) (بن علال، 2007، صفحة 33)، وهنا يجب التنبيه إلى ضرورة مراعاة حقوق الملكية الفكرية كشرط أساسي، وهذا لحماية الإبداع الفكري للمؤلَّف مهما كان مصدره أو تاريخ إنتاجه.

وبفضل التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الويب صارت هناك إمكانية النشر الإلكتروني من قبل الباحث نفسه، أو ما يُعرف بـ 'الأرشفة الذاتية'، هذه الأخيرة عرّفها 'ميلر' (Miller) بأنّها: "النشر من جانب المؤلف لعمله على موقع شخصي أو مؤسّسي أو في مستودع رقمي، إضافة إلى نشره بدورية علمية دون وساطة من جانب الناشر" (متولي، 2012، الصفحات 171-214). هذا المفهوم يعني تجاوز النظرة التقليدية للعلاقة التي تربط الباحث بالمؤسسة أو الهيئة التي تتولّى حفظ وملكية الوثائق التاريخية، ومنه علاقته بالوثيقة في حدّ ذاتها؛ إذ أصبح بالإمكان تداول الوثائق بين عشرات مجموعات واسعة من الباحثين، وبشكل مباشر وتفاعلي؛ دون قيد أو شرط في حالة إتاحتها من طرف الجهة المالكة، أو بترخيص من صاحب الملكية الفكرية.

2-2- الوثيقة الأرشيفية وعملية الرقمنة:

الوثيقة اصطلاحا وباتّفاق أهل الاختصاص هي أيُّ مُستند أو مُحرّر مُسجّل سواء في شكل مخطوط أو مطبوع أو مصوّر، أو عبارة عن مادة سمعية أو سمعية-بصرية أو في شكل مصغّر فيلمي أو إلكتروني، أنتجه شخص اعتباري أو مؤسسة.

وتختلف الوثيقة الإلكترونية عن الوثيقة الورقية من حيث البِنية؛ ذلك أن مضمون الوثيقة الورقية يُسجّل على وسيط ورقي في أغلب الأحيان؛ مما يسمح بقراءتها مباشرة دون وسيط، في حين أنّ مضمون الوثيقة الإلكترونية يتمّ تسجيله على وسيط إلكتروني، وباستخدام رموز إلكترونية (أرقام أو رموز ثنائية)، وبالتالي لا يمكن قراءتها دون وسيط (حاسوب أو غيره)، وهذا هو الفرق الجوهري بين الشكلين الورقي والإلكتروني.

من وجهة نظر الأرشيف لا يُعتبر هذا الفرق ذو أهمية قصوى؛ فالمشكلة تتجلّى في الصلة بين مضمون الوثيقة ووسيط التخزين، ذلك أنّ الوثيقة الورقية تكون مرتبطة بصورة مطلقة بوسيط التخزين، بينما يسجّل مضمون الوثيقة الإلكترونية على وسيط إلكتروني محدّد (قرص صلب أو مرن، قرص ضوئي، شريط مغناطيسي...)، لكنّه يبقى غير مقيّد بذلك الوسيط؛ لأننا نستطيع نقله من أداة تخزين إلى أخرى، وعليه فمن مزايا الوثائق الإلكترونية؛ إمكانية تهجيرها ونقلها إلى وسائط أخرى، حسب التطوّرات التكنولوجية المتلاحقة (حافظي، 2008، صفحة 24).

قد يطرح هذا الأمر فرضية التحريف والتزييف التي تطال الوثيقة الإلكترونية بالحذف أو الزيادة والنقصان؛ باستخدام التقنيات التي توفّرها التكنولوجيات الحديثة، ناهيك عمّا يعتري هذه العملية من مخاطر التّلف أو ضياع المضمون؛ فضلاً عن الحاجة المستمرة إلى تحديث وتحيين أوعية التخزين الإلكترونية؛ بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة في الأجهزة والبرامج.

ومن الفروق الأساسية التي تجب الإشارة إليها بين الشكل الورقي المنشور والشكل الإلكتروني للوثائق المتاح عبر مواقع الإنترنت؛ الكلفة المالية العالية للوثائق الورقية، والتي تمرّ عبر سلسلة من العمليات؛ متمثّلة في الطبع والنّشر والإيداع القانوني والتّسويق والتوزيع... وغير ذلك من الإجراءات التي قد تستغرق وقتا طويلا حتى تصل تلك الوثائق إلى المستفيدين منها (قنديلجي، 2008، صفحة 364). بالمقابل فالوثيقة الإلكترونية يمكن إتاحتها عبر الخط من طرف المؤلّف نفسه (الأرشفة الذاتية كما ذكرنا) باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكة الإنترنت، ممّا يسهّل الوصول إليها بسرعة فائقة في زمن قصير، وبتكاليف المالية أقلّ غالبًا.

في فرنسا على سبيل المثال لا الحصر؛ تمّ اعتماد الأرشفة الإلكترونية بمقتضى قانون 13 مارس سنة 2000م، هذا الأخير أعطى للكتابة الإلكترونية (الوثيقة الإلكترونية) نفس القيمة القانونية للكتابة على الورق. وشُرع في عملية رقمنة الأرشيف الوطني الفرنسي منذ الألفية الماضية، والذي يعنينا هنا شملت بدايةً الرصيد الأرشيفي الخاص بالحالة المدنية لأوربيي الجزائر، حيث تجاوز عدد العقود المُرقمنة من هذا الأرشيف مليون وثلاثمائة وخمسة وعشرين ألف عقد إلى غاية مطلع الألفية الجديدة، والعلمية مستمرّة بوتيرة سريعة، كما أنّ هذه العقود يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني لأرشيف لما وراء البحار (ANOM).

والأمر نفسه ينطبق على أغلب دور الأرشيفات الكبرى، كدار الوثائق البريطانية والأرشيف الأمريكي... وغيرهما، فالأرشيف التركي الذي يُعدّ أحد أضخم الأرصدة الأرشيفية في العالم؛ يقوم برقمنة ملايين الوثائق التاريخية والمخطوطات التي تعود إلى العهد العثماني، ويُتيح بعضها للاطّلاع عبر الخطّ المباشر، كما أنّه يمثّل وجهة مهمّة ومفضّلة للباحثين المتخصصين.

2-3- آفاق استخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث التاريخية:

يعرّف مينسكي (Minsky) الذكاء الاصطناعي بأنّه الشُّعبة التي يرتبط موضوعها بفبركة آلات تقوم بمهام إذا قام بها الإنسان يستخدم ذكاءه، وبهذا فهو يهدف إلى نقل نمط العقل البشري، أو على الأقل منطقه في اتّخاذ القرارات؛ من خلال تسخير مختلف التقنيات التي تجعل من الآلة تُحاكي شكلاً من الذكاء. وهنا تدخل العلوم الإنسانية بشدّة في هذا الميدان، ذلك أنّ إعطاء انطباع الوعي بنتائج الأفعال (الإنسانية)، وبفهم مختلف أفكار (الإنسان)؛ يمرّ بملاحظة وتحليل ما يجري في عقل الأفراد في تعاملهم مع غيرهم وأنفسهم. ولقد شكّل تطوّر علوم الإعلام الآلي أساس وقاعدة

لبناء برامج (تطبيقات) تُحاكي السلوكيات البشرية، ناسخة مختلف قدراته؛ كالذاكرة والتحكّم في اللغة ومعالجة المعلومات (عزوز، 2022، الصفحات 56-65).

تبدو المخاطر محدقة بالإنسان والباحث العلمي تحديدًا؛ تبعًا للانتشار السريع لهذه التكنولوجيا الجديدة، ويحذّر المختصون من مخاطرها على الوظائف التي يشغلها البشر، وعلى خصوصيات المجتمعات وثقافاتها، ولا سيما على الجوانب القانونية والأخلاقية، وقدرتها على صناعة وتوجيه الرأي العام. من خلال تزييف مقاطع الفيديو وتصريحات القادة السياسيين ورجال الفكر... وحتى على امن الدول والمجتمعات، حيث ستوفر هذه التقنية إمكانية شنّ الهجمات على الأشخاص ومواقع الحكومات الرسمية. (بيل، 2023، الصفحات 1-13). أما في ميدان البحوث العلمية، فقد باتت تطرح بحدّة مسائل التزييف والتحريف والانتحال والسرقة العلمية.

ويبدو أنّنا أمام تحديات جديدة ستواجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية وحقل التاريخ من بينها، حيث ستعمل الذكاء الاصطناعي عمل المؤرّخ، وسيهمل على تحليل المصادر التاريخية بدلاً عنه، وقد تحيل هذه العملية إلى نتائج غير متوقّعة من ناحية مخرجاتها في موضوع تاريخي معيّن أو حادثة تاريخية أو مجموعة وقائع جرت في عصر من العصور.

في هذا الجانب سنتحدث عن المستقبل لا عن الماضي، إذ لم نتبيّن بعد وبشكل واضح وكافٍ لحدّ الآن التأثيرات المحتملة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حقل البحوث التاريخية والآثارية، ولو أنّ ملامح هذه التحوّلات بدأت في الظهور والتجلّي، فقد شُرع في تجريب برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قراءة وترجمة وثائق ونصوص مكتوبة بلغات قديمة، وتفكيك رموزها، فضلا عن معالجة بيانات الوثائق الأرشيفية والصور الرقمية، وتحليلها محتوياتها إلى معطيات رقمية يمكن استخلاص نتائجها، وتوظيفها كمادة مصدرية في البحوث التاريخية (Jaillant, 2022)

وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب البرامج الآلية والتطبيقات الإلكترونية التي تشتغل في ميدان البحوث الآثارية والتاريخية تعمل على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن منصاتها الرقمية.

3- التكنولوجيات الحديثة في خدمة البحث التاريخي:

علينا نتساءل عن طبيعة الخدمات التي يمكن أن تقدّمها تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتقنيات الرقمنة للباحث في التاريخ؛ وحقول المعرفة المتّصلة به، كما سنبيّن أهمية الرقمنة في إتاحة المصادر التاريخية الإلكترونية، والمزايا التي حصل عليها الباحث في التاريخ نتيجة تفاعله مع مستجدات الثورة الرقمية، فضلاً عن أهمية الإتاحة الإلكترونية لمصادر المعرفة التاريخية في كشف حالات التزييف والانتحال أو ما يُعرف بالسرقة العلمية، التي أصبحت ظاهرة عابرة لحدود الجامعات ومراكز البحث.

1-3- كيف خدمت التكنولوجيا الحديثة والرقمنة البحث التاريخي؟

منذ العقود الأخيرة في القرن العشرين؛ أضحت التكنولوجيا الحديثة والثورة الرقمية بما توفّره من حلول تقنية هي الوسيلة الأبرز والأسرع في دراسة وتحليل كافة العلوم والمعارف، سواء العلوم التجريبية والتطبيقية، أو العلوم الإنسانية النظرية كالفلسفة والتاريخ وعلم الآثار بالخصوص، فظهر مفهوم 'الإنسانيات الرقمية' التي تعني بشكل عام الجمع بين مصطلحين: إنسانيات (Humanities)، و رقمية (Digital)؛ وهو مصطلح جامع لعدد من الأنشطة المختلفة التي تُحيط بالتكنولوجيا والعلوم الإنسانية (شعبان، 2021، الصفحات 533-548).

على سبيل المثال؛ تلعب التقنية الحديثة دور كبير في البحث الآثاري، فمن أهمّ الوسائل والتقنيات الحديثة المستعملة في التنقيب عن الآثار واستكشاف المواقع الآثارية تقنية الاستشعار عن بعد (Remote Sensing)، وهي عمليات تسمح بالحصول على معلومات كميّة عمّا يحتويه سطح الأرض باستخدام الموجات الكهرومغناطيسية، حيث يمكن بهذه الطريقة أخذ صور من الجو أو الفضاء، وتحديد مواقع الآثار ومعرفة مساحتها وماهيته. ويتمّ أيضًا استخدام تقنية نظام تحديد المواقع العالمي GPS (Global Positioning System)، فضلا عن العديد من الوسائل المعاصرة كالتصوير الآلي واستعمال الحاسوب ورقمنة البيانات المتعلّقة بالآثار المكتشفة الموجودة والمعروضة في مختلف متاحف العالم، بالإضافة إلى تطويع تكنولوجيا الاتصال في مجال التعليم عن بعد وخدمة البحث الآثاري (العزاوي، 2013، الصفحات 111-115).

فالتطوّرات التكنولوجية الحاصلة، يسّرت دون شك عمل الباحث في التاريخ والآثار، ومكّنته من الوصول بجهد أقلّ إلى مصادر المعلومة التي هي الوثيقة التاريخية، وعدّدت سبل تحقيق ذلك، لاسيما من حيث السّرعة والفعالية، وبالتالي ربح الوقت والجهد والمال، أو من حيث تعدّد مصادر إتاحة هذه الوثائق، وإمكانية تقاسمها مع مجموعة غير محدودة من الباحثين ذوو الاهتمامات المشتركة في الوقت نفسه، وإتاحة محتوى رقمي ذو طابع تاريخي عبر مواقع الأرشيف العالمية والمكتبات الافتراضية، بالإضافة إلى ما توفّره تكنولوجيات التعلّم عن بعد من إمكانيات وفرص متجدّدة في الوصول إلى المعلومة التاريخية، والاستفادة من تجارب خبرات باحثين آخرين من أهل الاختصاص وغيرهم.

والثابت أنّ المعلومات التاريخية تمتاز اليوم بسرعة الانتشار والتداول، وقد صارت تُعقد ملتقيات تاريخية ولقاءات بحثية باستخدام تقنيات 'التحاضر عن بُعد' توفّر خاصية التفاعل في الوقت الحقيقي، والتي تتمّ عادةً بين عدد معتبر من الباحثين المتخصصين، من مختلف بقاع العالم، فضلاً عن إمكانية إرسال الوثائق الأرشيفية وغيرها عبر الرسائل الإلكترونية، أو تقاسم هذه المعلومات عن طريق وسائط رقمية تفاعلية، وإتاحتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو

بواسطة تطبيقات الهواتف الذكية، والبرمجيات السحابية، لتكون محلّ اطلاع من طرف عدد غير محدود من الأشخاص، فضلاً عن تقديم الدروس والتفاعل مع الطلاب فيما بات يعرف بـ' التعليم عن بعد' و 'التعليم الرقمي'، الذي توفره منصات متخصصة وباحترافية عالية.

2-3- أهمية رقمنة الأرصدة التاريخية وإتاحتها للمؤرّخ:

الرقمنة وسيلة تكنولوجية حديثة وذات أهمية بالغة في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الباحثين في مجال التاريخ، سواء تعلّق الأمر بالحصول على نسخ من الوثائق التاريخية (مخطوطات–وثائق أرشيفية ورقية- تسجيلات سمعية بصرية- كتب- مقالات دوريات- دراسات أكاديمية...)، أو الاطلاع على الفهارس الإلكترونية لهذه الوثائق.

والرّقمنة أو التّحويل الرقمي هي العملية التي بمقتضاها يتمّ تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسوب، وعادة ما يُستخدم مصطلح 'الرقمنة' للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية (رموز أو أرقام) باستخدام أحد أجهزة المسح الضوئي، ويمكن عرضها على شاشة الحاسوب. هذه التحوّلات المتسارعة نجم عنها ظهور مصطلحات جديدة على غرار: 'المخطوطات الرقمية'، وهي المخطوطات التي تمّ تحويلها من الشكل التقليدي (الورق- البردي- الجلود...) إلى الشكل الرقمي (الأقراص المضغوطة بأنواعها- الوسائط الإلكترونية الأخرى)، سواء بالتصوير أو المسح الضوئي أو عن طريق الإدخال، فنحصل على 'مخطوط مُرقمن'، حيث لا يمكن أن نتصور مخطوطا أنتج منذ البداية بصفة رقمية (مولاي، 2011، الصفحات 358-391).

ومن مزايا رقمنة المخطوطات؛ فضلا عن حفظها من الاندثار والتآكل بفعل عوامل الطبيعة والإنسان؛ إمكانية استرجاعها في ثوان قليلة، كما يمكن لعدة أشخاص الاستفادة منها في الوقت نفسه، من خلال إتاحتها بشكل دائم عبر شبكة الإنترنت، ونشرها إلكترونيا لتعمّ الاستفادة.

تربط الرقمنة بالإتاحة الإلكترونية التي تعني الإفادة من مصادر المعلومات المتوافرة بالمكتبة أو مركز المعلومات بشكل مادي أو مختزنة إلكترونيا في أوعية التخزين، أو من خلال إمكانية الوصول إليها بواسطة شبكات المعلومات؛ أي الوصول الحر (Open Access)؛ والذي يعني بدوره إتاحة الإنتاج الفكري مجانا عبر الإنترنت (الويب Web)، وحق المستفيدين في القراءة والتحميل والنسخ والطبع والتوزيع دون مقابل، مع مراعاة الحقوق الأدبية للمؤلف.

بالعودة إلى الحديث عن الأرشيف المفتوح؛ يجب التذكير أنّ أرصدته لا تقتصر على الوثيقة بمفهومها التاريخي (المخطوطة)، بل تتكوّن من مجموعة من الوثائق وتشمل: المقالات العلمية، أعمال المنتديات والمؤتمرات، المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية، التقارير والدراسات، الكتب، والوثائق الرقمية (المرقمنة) والتي تكون في غالبيتها وثائق ذات فائدة للباحثين في التاريخ (أرشيف تاريخي)، على غرار ما تقدّمه المكتبة الوطنية الفرنسية عبر 'غاليكا' (Gallica)، وهي قاعدة

بيانات المكتبة الوطنية الفرنسية (مكتبة رقمية ضخمة)، أو ما تقوم به قواعد معطيات أخرى مثل: نامدام (Numdam) أو بيرسي (Persée)، المتخصصتين في نشر مقالات الدوريات ومستخلصات الكتب؛ من رقمنة للوثائق الورقية ونشرها إلكترونيا. فضلا عن الوثائق المتعددة الأشكال (سمعية، سمعية بصرية، إلكترونية...). فالتجارب العالمية الرائدة في هذا الخصوص كثيرة جدّا، خاصة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، بحيث لا يتّسع المجال لعرضها جميعًا.

إنّ الهدف الأساسي للأرشيف المفتوح هو وضع الوثائق العلمية والتقنية التي هي في شكل إلكتروني تحت تصّرف الباحثين وبشكل مجاني، وهذا لتحقيق الوصول المباشر الحرّ والسريع إلى هذه الوثائق. ويعود نجاح فكرة الإتاحة الحرّة بالدرجة الأولى إلى ظهور شبكة الإنترنت؛ بما وفّرته من إمكانات هائلة للتخزين والبثّ أو النشر الإلكتروني للوثائق، وتداولها إلكترونيا بسهولة وعلى نطاق واسع، وقد بيّنت الممارسة أنّ الأبحاث والدراسات، وأنّ الوثائق المتاحة إلكترونيا صار الاطّلاع عليها والاستشهاد بها أكثر بأضعاف؛ مقارنة بتلك المنشورة تقليديا في شكل ورقي.

هذه الطفرة استفاد منها المؤرخون -دون شك-، فالاتجاه نحو الأرصدة الإلكترونية صار سمة هذا العصر، وبات اعتماد الباحث في التاريخ على المصدر الورقي أو المخطوط بصورته التقليدية؛ ناجم عن إمكانية عدم الإتاحة الإلكترونية فقط.

من بين الحلول التكنولوجيا التي تتوفّر للباحث اليوم؛ البحث بالاتصال المباشر، وهو عبارة عن نظام حديث لاسترجاع المعلومات بشكل فوري، عن طريق استخدام الحواسيب (Computers) أو المحطات الطرفية (Terminals) والمحوّلات (Modem)، إضافة إلى البرمجيات الجاهزة التي تمكّن من تخزين واسترجاع قواعد المعلومات (Data Bases) المقروءة آليا، وعلى هذا الأساس فالبحث بالاتصال المباشر أو عبر الخط، يسمح بالتفاعل والتحاور مع قواعد المعلومات في محاولة للوصول الفوري إلى المعلومات المطلوبة، وقراءة تلك المعلومات المُحوسبة، والتي تشمل قيود وتسجيلات (records) مقروءة آليا لملف أو مجموعة ملفات (files) (قنديلجي، 2008، صفحة 321).

وللرقمنة والإتاحة الإلكترونية العديد من المزايا؛ نقتصر على ذكر تلك ترتبط مباشرة بأهداف استغلال الأرصدة الوثائقية التاريخية ومنها:

- الحفاظ على النسخة الأصلية للوثيقة من الإتلاف والاندثار، لا سيما تلك التي تدهورت حالتها نتيجة الإعارة وكثرة تداولها من طرف المستفيدين، ومنها المخطوطات.
- السرعة في التعامل مع البيانات التي تحتويها الوثيقة، والدّقة في النتائج المحصّل عليها.
- التخفيف من حدّة العمل الروتيني الذي يؤديه القائمون على مراكز الأرشيف والمكتبات.
- التقليل من الرصيد الورقي، وتوفير المساحات المكانية في دور الوثائق والأرشيفات.

- الاقتصاد في التكاليف المالية للمحافظة على الوثيقة الورقية من التّلف؛ فضلا عن أعباء الصيانة الدورية لمحلات الأرشيف.
- انخفاض تكلفة العمليات المنجزة عبر الحواسيب، وسرعة أدائها وفعاليتها.
- توفّر التكنولوجيا طاقات عالية للتخزين، حيث يمكن حفظ ملايين الوثائق في وسيط إلكتروني صغير جدّا.
- تتيح للمستفيدين الاطلاع على الوثائق عن بعد، وفي أي وقت على مدار الساعة؛ من أماكن عملهم ومخابر أبحاثهم، أو في بيوتهم أو خارجها، وسواء كانوا مسافرين أو مقيمين.
- تمكّن عدّة مستفيدين من الاطّلاع على وثيقة واحدة في آن واحد؛ ممّا يوسّع من نطاق الاستفادة ويسمح بانتشار المعرفة العلمية.
- تتميّز بسرعة الوصول إلى الوثيقة، حين يتم تحويل وسائل البحث من فهارس وكشّافات إلى الشكل الآلي، مما يسمح بالحصول على المعلومات في ثوان معدودة.

هذا فضلا عن المزايا العديدة للإتاحة عبر الخط؛ ليس للمستفيد فحسب؛ بل لمراكز المعلومات والأرشيف في حد ذاتها، وللدولة التي تنتمي إليها تلك المراكز؛ من خلال التعريف بأرصدتها الوثائقية، التي تعكس دون شك حضارة إنسانية ماضية، وذلك باعتبار أنّ الأرشيف يمثّل الذاكرة الحية للأمّة، والمرآة العاكسة للماضي والتاريخ المشترك للشعوب والبلدان.

3-3- إتاحة المصادر التاريخية إلكترونيا لمواجهة الانتحال والتزييف:

لقد أصبحت الإنترنت ملاذ للكثيرين ممن يبحثون عن المعلومة الجاهزة؛ لأنها بكل بساطة توفّر 'المعرفة عن أي شيء وعن كل شيء'. ومع مرور السنين والتطور التكنولوجي المذهل لتقنيات الويب (web) الفضاء الافتراضي الطبيعي والحرّ لتقاسم وتشارك المعارف. إذ أنّ الرقمنة كظاهرة تمثّل فرصة لتثمين تراث الأمم، والاستفادة منها في التنوّع الثقافي والتعليمي والتأسيس لصناعة المحتوى (بشيوة، 2008-2007، الصفحات 43-44).

من ناحية أخرى؛ أضحت السرقة العلمية والغش ظاهرة عابرة للحدود والدول، وانتشرت بالتوازي مع الانفجار المعلوماتي، والتطوّر المذهل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومع مطلع الألفية الثالثة عرفت القضايا المرفوعة أمام المحاكم وتيرة متزايدة، وكانت القضية الأشهر حيث أحدثت زلزالا عنيفا؛ فقد مسّت جائزة نوبل للآداب، وكان متورّطا فيها الروائي كاميلو جوزي (Camilo José، صاحب رواية 'La croix de saint André'، وغيرها من القضايا (Maurel-Indart, 2011, p. 97)

وتشير أغلب استطلاعات الرأي في أوساط الأساتذة الباحثين والأكاديميين إلى أنّ الضحية الأولى للسرقة العلمية هو المؤلف صاحب العمل الأصلي، في حين يأتي النظام الأكاديمي في المرتبة

الثانية من حيث درجة الضرر التي تمسّ مصداقيته أمام الطلبة والرأي العام بصفة شاملة. بينما يعتقد آخرون أنّ الاثنين متضررين على حدّ السواء (Benghozi و Bergadaà، 2012، الصفحات 1-15).

ونحن بدورنا نعتقد أن القارئ أو المستفيد من العمل العلمي المسروق ليس أقل تضررا من سابقيه. وأنّ سمعة المجلة أو الدورية التي ينشر بها العمل قد تمسّ، وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسة الجامعية أو الهيئة العلمية أو مركز البحث الذي يصدر عنه العمل المغشوش.

إنّ الإتاحة الإلكترونية للأعمال الأكاديمية وغيرها تسمح دون شكّ برفع وتيرة الاستشهاد بها، وبالتالي تحقق للباحث المساهمة في الوصول الحر إلى المعلومات والترويج لسمعته ومكانته العلمية، وتساهم في حماية إبداعاته من السرقات العلمية، فـ'الإتاحة الحرة' و 'الوصول الحر' لمصادر المعرفة التاريخية يسهّل عملية الكشف التلقائي عن الانتحال أو السرقة.

يرى آخرون أن الأعمال العلمية المتاحة إلكترونيا أكثر عرضة من غيرها للسرقة والانتحال، بسبب سهولة عملية القطع واللصق (Couper –Coller) أو التحوير والتحريف باستخدام تقنيات وبرامج يصعب في بعض الأحيان كشفها. ولا يوجد دليل على صحة هذا الرأي، خاصة في ظلّ وجود تقنيات حماية الملفات الرقمية من جهة، كما أنّه يسهل اكتشافها إذا ما أقدم السارق على نشر المصدر عبر شبكة الإنترنت من جهة أخرى (بن غيدة، 2014، صفحة 35)

ومن خلال إبحار سريع عبر الإنترنت، أمكننا الاطّلاع على ما صارت توفّره هذه الأخيرة حلول وبرامج لكشف السرقات العلمية، عن طريق تطبيقات إلكترونية يمكنها البحث في مضمون النصوص ومقارنتها من حيث الشكل والمعنى لكشف الانتحال. كما أنّه توجد العديد من المواقع الإلكترونية التي توفّر خدماتها في هذا الشأن نذكر منها: Ithenticate – Turnitin، ولعلّ أشهرها برنامج بلاجياريزم Plagiarism الذي يعمل على تدقيق المحتوى، والذي يتيح خدمة التحقّق من الملفات أو الروابط بأكثر من 190 لغة.

4- المؤرخ الرقمي ومطلب الموضوعية والنزاهة العلمية:

تفصّل أغلب الدراسات الخاصة بمنهجية البحث التاريخي في صفات المؤرّخ، فلا يمكن للباحث في التاريخ أن يقدّم عملاً أصيلاً وجادّا دون التحلي بمجموعة من الصفات والمؤهلات، وعليه أيضا أن يلتزم في منهجية بحثه بجملة من الضوابط، هذين الشرطين ارتبطا اليوم مباشرة بالمستجدات التي أحدثتها التكنولوجيات الحديثة، والتي صنعت مؤرّخًا جديداً هو 'المؤرّخ الرقمي'.

كما نجد في عصرنا هذا من يكتب في التاريخ حتى من غير المتخصصين، وقد فتحت مواقع التواصل الاجتماعي والمدوّنات الإلكترونية والمنتديات.. فرصة أمام الجميع للكتابة في التاريخ وإبداء الرأي، يرى قاسم يزبك أنّه ليس كلّ من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرّخا، فمن بين صفات

المؤرخ التقليدي أنّه 'مُحبّا للدرس جَلدًا صبورًا'، لا تمنعه وعورة البحث وصعوبة الوصول إلى المصادر والعقبات التي تعترضه عن مواصلة عمله، ولا توقفه ندرة المصادر ولا غموض الوقائع والحقائق التاريخية واختلاطها واضطرابها عن بذل جهده في الوصول إلى مضانها ومصادرها الأصلية، كما ينبغي عليه ألا يتسرّع أو يقتضب تعجيلا لنيل منفعة؛ لأنّ ذلك سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية (يزبك، 1990، صفحة 46).

أما اليوم فقد ذلّلت التكنولوجيات الحديثة الكثير من المصاعب في طريق 'المؤرّخ الرقمي'، وفتحت له أبواب الاستفادة من مزاياها، ولم تعُد مسألة نُدرة المصادر التاريخية مطروحة إلاّ فيما يتعلّق ببعض مجالات البحث التاريخي في إشكاليات دقيقة ذات الصلة بالتاريخ المحلّي غالبًا، أو المواضيع المستجدّة، أو تلك التي تعدّ مصادرها جدّ نادرة، أو التي مازالت تتّسم بطابع السرّية، وتحمل سمة الخصوصية والحساسية للأفراد والدول. كما تتيح البرامج الآلية والتطبيقات الذكية جمع وتبويب وترتيب مصادر البحث، فضلا عن إمكانية تصنيف المادة العلمية وفرزها، والبحث داخل مضامين المصادر الإلكترونية، وسهولة الاقتباس منها بأقلّ جهد وبأسرع وقت.

ولعلّ التكاسل وحبّ الوصول إلى تحقيق المنفعة الشخصية من أهمّ الأسباب التي تدفع البعض إلى الغش العلمي والسرقة، والتعدّي على جهود الآخرين وسرقة أفكارهم، ومردّ كل ذلك عادة وفي كثير من الأحيان إلى صفة ذميمة تنتاب الباحث في التاريخ؛ ألا وهي الكسل والتخاذل في البحث، وحب تحقيق الشهرة بأقل مجهود. هذا دون إنكار مشقّة البحث في حدّ ذاته، وندرة المصادر المتعلّقة ببعض الأحداث التاريخية، فضلا عن التكاليف المادية الباهظة لإنجاز بحث علمي جادّ.

ومن صفات المؤرّخ أيضًا 'الأمانة العلمية والشجاعة الأدبية' في قول الحقيقة، وهنا ينبغي على المؤرخ أن يكون أمينا شجاعا فلا يكذب ولا ينتحل، وهي صفات ذاتية مترسّخة في شخصية الإنسان قبل أن يكون مؤرّخا. والأمانة صفة من الصفات الأصيلة ينبغي على المؤرخ التحلّي بها، فمن واجبه ذكر مصادر معلوماته، والمضانّ التي استقى منها أبحاثه؛ لتجنّب الوقوع في مطبّات سرقة عصارة أفكار الآخرين، كما أنّ الأمانة تعبّر عن قدرته على نسبة الأعمال إلى أصحابها دون زيادة أو نقصان.

في هذا الجانب قد تكون مزايا التكنولوجيات الرقمية سيفاً ذو حدّين، فمع وفرة الأبحاث المُتشابهة، وسهولة الوصول إلى أعمال الغير وتحميلها، قد تكون مدعاة للوقوع في السرقة العلمية، سيما إذ كانت هذه الأبحاث بلغات مختلفة عن لغة الباحث، وبعيدة عن التداول ضمن الوسط الذي ينشط فيه، وبهذا قد يعتقد أنّ اكتشاف سرقته يبقى أمرًا مستبعدًا، فيجرؤ على انتحال أعمال غيره ونسبتها لنفسه.

بالمقابل فإنّ برامج كشف الانتحال والسرقة العلمية صارت متوفّرة بشكل واسع، وتلجأ أغلب الجامعات إلى اقتنائها لحماية أبحاث أساتذتها وباحثيها، وفي الوقت نفسه مراقبة أبحاثهم

وتحكيمها إلكترونيا. كما أنّ سرعة تداول الأبحاث الجديدة وانتشارها والتعريف بها عبر وسائط التواصل والمواقع المتخصصة، قد يساهم في حماية هذه الأبحاث، وبهذا فقد بات بإمكان الباحث التاريخي حماية أعماله بنفسه وكشف المنتحلين، عن طريق نشرها إلكترونيا وإتاحتها.

ومن دواعي وقوع الباحث التاريخي في السرقات العلمية؛ حبّ الشهرة والظهور، وهي من الصفات المستهجنة في المؤرّخ التقليدي، وقد تكون سببًا لالتجاء البعض إلى الغشّ الأكاديمي والسرقة العلمية، فالباحث في التاريخ كما غيره؛ يغريه حب الشهرة والثناء وصناعة اسم في الأوساط العلمية، أو تحقيق الجاه والمناصب والكسب المادي والمعنوي؛ وما تتيحه التكنولوجيا اليوم قد يغري الباحث بالسير في هذا الاتجاه، فيجد نفسه حبيس مواقع التواصل، والمواقع الإلكترونية المتخصصة للترويج لأعماله التي قد لا ترقى إلى المستوى الذي يتخيّله المتلقّي.

ولهذا فعلى المؤرّخ أن يكرّس نفسه لعمله العلمي في صمت وهدوء ورزانة؛ إذ أنّ الحقيقة العلمية التاريخية التي يكشف عنها تعدُل كل أنواع الكسب وصنوف المناصب وتزيد عنها، كما ينبغي عليه الإلمام بجوانب تخصصه، وغياب هذه الصفة يسقط عنه صفة المؤرخ، ويصبح بالتالي شخصا عاديا، ولا تتأتى هذه الملكة إلا بطول الدّرس والبحث والاطّلاع، فلا يقبل المؤرّخ ما يقال له أو يروى أو يصله، ويصدّق كل وثيقة أو مصدر بغير الفحص الدقيق والتمحيص والاستقراء. وهي صفة تسهم -دون ريب- في كشف السرقات العلمية، التي قد تعتري بعض البحوث التاريخية الأكاديمية التي تقع بين يديه، أو يتولّى فحصها وتحكيمها أو يشرف على تأطيرها.

في هذا الباب توفّر التكنولوجيات الحديثة للمؤرّخ النزيه؛ والواعي بأهمية دوره في الحفاظ على مصداقية البحث التاريخي، والملمّ بمجال تخصصه؛ إمكانيات هائلة لفضح السرقات العلمية، والوقوف بالمرصاد لمن تسوّل له نفسه الاعتداء على جهود غيره.

ولعلّ أخطر المطالب التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث في التاريخ هي الموضوعية، يقول ناصر الدين سعيدوني: ."إنّ كلا من مفهوم الحقيقة التاريخية والنظرة الموضوعية يتأثّر بل يخضع لمؤهلات ومواصفات المؤرّخ التي تتحكم إلى حدّ كبير في تقييمه لأحداث التاريخ وحكمه عليها (...) ومن أهمّ هذه المواصفات والمؤهلات الاستعداد النفسي لإنجاز العمل، والتحلّي بالصبر والمثابرة حتى يتغلب على الصعوبات والعقبات التي تعترضه في بحثه، وأن يتّصف بالأمانة والنزاهة والإخلاص وعدم التحيّز مع التجرّد من الميول الشخصية، وأن يتوخّى في كلّ ذلك الحقيقة التاريخية في إطار المعلومات التي بحوزته سواء في عرض الأحداث أو الحكم عليها" (سعيدوني، 2000، صفحة 30).

فإذا كان المؤرّخ يتصوّر هذا الماضي ويحكم على الحادثة التاريخية بناءً على تعامله مع المصادر التاريخية وتمحيصها ونقدها وفق مناهج دقيقة؛ فكيف سيكون إصدار الأحكام والتوصل إلى الحقائق التاريخية؛ إذا كانت الآلة والذكاء الاصطناعي هي من تحلّل وتستخلص مضامين الوثائق التاريخية، وفق أنظمة آلية وبرامج قد تكون موجّهة ومبرمجة بما يخدم وجهة نظر معيّنة، ناهيك

عن هامش الخطأ في هذه التطبيقات، فضلا عن غياب روح الحسّ الإنساني والحدس والتخمين، ومعرفة دقيقة بخلفيات الحادثة التي نحن بصدد دراستها والحكم عليها.

هذا الأمر يقودنا إلى طرح مسألة أصالة البحوث التاريخية في ظلّ التكنولوجيات الجديدة، وخاصة الذكاء الاصطناعي الذي سيحدث انقلابا جذريا في عمل المؤرّخ الذي يعمد إلى توظيف تقنياته وتطبيقاته، فمبدأ الأصالة مرتبط بمدى "قدرة الباحث على إنجاز البحث من خلال مصادره الأساسية، بحيث يكون الباحث ملمّاً بلغة المصادر الأصلية لموضوعه، قادرًا على الانتفاع بها، لأنّ الترجمة والاعتماد على الغير لا يقدّمان حلاً ولا يؤديان إلى نتيجة ملموسة للبحث" (سعيدوني، 2000، صفحة 30).

إنّ أغلب المفاهيم المتعلقة بمنهجية البحث التاريخي وعمل المؤرّخ ستتغيّر دون شك؛ في ظلّ ما تتيحه التكنولوجيات الحديثة من إمكانية الوصول الحرّ والسريع إلى المعلومة، وبما يمكن أن توفّره تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب من فرص لقراءة وتحليل ونقد الوثائق في وقت قياسي، ومنه قد نجازف بالقول أنّ مهارة التفكير والتحليل والاستقراء النقد قد تختفي لدى الأجيال القادمة من المؤرخين في حقل التاريخ، وقد يتّجه هؤلاء الباحثين إلى البحث عن نتائج جاهزة وأحكام مصدرها الذكاء الاصطناعي لا الذكاء والتفكير البشري، ومنه يمكن القول أنّ مهارة إعمال الخيال التي هي مناط توفّر الروح النقدية لدى المؤرّخ قد تتعطّل بدورها في ظل الحديث عن تطبيقات تكنولوجية حديثة تقوم مقام الإنسان وتفكّر بدلاً عنه.

5- خاتمة:

طرحنا في هذه الورقة مقاربة موضوعية حول مساهمة الثورة التكنولوجية والرقمنة وأفق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال العلوم الإنسانية، وفي تخصص التاريخ والآثار تحديدًا، كما بيّنا أهمية الإتاحة الإلكترونية للوثيقة في كشف السرقة العلمية والغش والانتحال والتزييف، وربطنا ذلك بمجال البحث التاريخي من منطلق قناعتنا أنّ الباحث في التاريخ هو أكثر حاجة من غيره إلى الوثيقة كمصدر لمعلوماته وأبحاثه، هذه الأخيرة التي ساهمت التكنولوجيات المعاصرة في تيسير الوصول إليها.

وانطلاقا مما ذكرناه نستطيع الجزم أن الأعمال التاريخية من أكثر أنواع البحوث الأكاديمية والعلمية عرضة للسرقة التحريف والانتحال؛ فضلا عن التزييف الذي يمسّ أصول الوثائق الأرشيفية، والمخطوطات أو الوثائق المطبوعة. كما أنّ المؤرّخ الجادّ والمثابر يكون في كثير من الأحيان عرضة لسرقة جهوده والاعتداء على أبحاثه ومؤلفاته، وقد تدفع مشقّة البحث التاريخي وصعوبة الوصول إلى مصادر المعلومة بعض ضعاف النفوس إلى التعدّي والسطو على أعمال الآخرين، والشواهد كثيرة وعديدة في هذا الجانب.

ومهما كان الحال؛ فمن المؤكد أن رقمنة التراث الوثائقي التاريخي وإتاحته إلكترونيا للاستفادة والاطلاع، يسهم في الحدّ من ظاهرة السرقة العلمية والغش الأكاديمي، على اعتبار أنّ الأبحاث المنشورة إلكترونيا تصبح محلّ تداول أوسع من طرف أهل الاختصاص، ويتمّ الاستشهاد المرجعي بها أيضا بشكل أكبر من تلك المنشورة تقليديا، ومن هنا من السهل الكشف عن أي تزوير أو تحريف وتزييف قد يعتري الوثيقة التاريخية.

أخيرا؛ هل سيمثّل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث التاريخي تحوّلا آخر في مهنة المؤرخ، وتصبح هذه تطبيقات هذه التكنولوجيا الجديدة بمثابة ذلك 'القاضي الإلكتروني' الذي يصدر حكمه على الحادثة التاريخية مكان المؤرّخ التقليدي؟ بما قد يعتري الأحكام الصادرة عنه من مآخذ، وبما قد تحمله هذه الأحكام من تناقضات، وبُعداً عن الحقائق المنشودة؛ وهي برأينا نتيجة منطقية لـ 'التفكير الآلي' الذي سيحلّ محلّ التفكير والذكاء الإنساني.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- امحمد مولاي. (أفريل، 2011). *المكتبات الرقمية والبحث العلمي العربي في مجال المخطوطات. دورية إعلم*(8)، الصفحات 358-391.

2- أندري ماكدونالد. (ديسمبر، 2011). *الوثائق الإلكترونية: مرشد الأرشيفيين*. المجلس الدولي للأرشيف، صفحة 2.

3- جمال شعبان. (2021). *الإنسانيات الرقمية: بحث في الماهية، المناهج، التقنيات والبنية التحتية. مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 4*(2)، الصفحات 533-548.

4- جيتس؛ بيل. (2023). *مخاطر الذكاء الاصطناعي، كيف نتعامل معها*. تر. طاهر أبو العيد. تم الاسترداد من :
https://shorturl.at/xALP9

5- زهير حافظي. (2008). *الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية: دراسة تطبيقية بأرشيف بلدية قسنطينة*، الجزائر. تم الاسترداد من https://archive.org/details/library-elhamma-352021

6- سالم بشيوة. (2008-2007). *الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة*. 43. الجزائر، الجزائر.

7- عامر إبراهيم قنديلجي. (2008). *البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية*. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر.

8- عمر جسام العزاوي. (يونيو، 2013). *علم الآثار والتكنولوجيا الحديثة: العلاقة و الاستخدام. دورية كان التاريخية*(20)، الصفحات 111-115.

9- قاسم يزبك. (1990). *التاريخ ومنهج البحث التاريخي*. بيروت، لبنان: دار الفكر اللبناني.

10- كريمة بن علال. (2007). *مساهمة لإنجاز نموذج أرشيف مفتوح مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني .ArchivAlg رسالة ماجستير*. الجزائر، الجزائر.

11- ناريمان إسماعيل متولي. (ماي-نوفمبر، 2012). *الإبداع المعرفي الأكاديمي في عصر المعلوماتية: بين الأرشفة الذاتية والوصول الحر للمعلومات. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*، الصفحات 171-214.

12- ناصر الدين سعيدوني. (2000). *أساسيات منهجية التاريخ*. الجزائر، الجزائر: دار القصبة.

13- نذير غانم. (2010). *الخدمات الإلكترونية بالمكتبات الجامعية*. قسنطينة، الجزائر.

14- وسام بن غيدة. (سبتمبر، 2014). *الأرشفة الذاتية بالمستودعات الرقمية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر*. تم الاسترداد من : https://shorturl.at/fnoCF

15- وهيبة حنان عزوز. (جوان، 2022). *الذكاء الاصطناعي، نحو آفاق جديدة. مجلة جامعة وهران2، 7*(1)، الصفحات 56-65.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

16- Bazin, I. (1997). *Comment définir les archives.* Dans *Dictionnaire encyclopédique de l'information et de la documentation* (p. 40). Paris, France: Éditions Logiques.

17- Benghozi, P.-j., & Bergadaà, M. (2012). *Publications et plagiat à l'ère d'Internet : réponses collectives à des nouvelles pratiques.* Paris: Litec.

18- Jaillant, L. (2022). *Archives, access and artificial intelligence.* Germany: Bielefeld University Press.

19- Maurel-Indart, H. (2011). *Du plagiat.* Paris, France: Gallimard.